

موريتانيا

أحرزت موريتانيا في عام 2014 تقدماً متوسطاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. تبنت الحكومة خارطة الطريق لاستئصال بقايا الرق بناء على توصيات الأمم المتحدة برفع مستوى الوعي بشأن ممارسات الإسترقاق وتطبيقات البرامج التي توفر للعبيد السابقين فرص الحصول على التعليم وكسب الرزق. كما استمرت الحكومة في تشغيل مراكز إقليمية توفر الطعام والمأوى والتعليم والتدريب للأطفال الذين تم انتشالهم من عمالة الأطفال. فضلاً عن ذلك، شاركت الحكومة في برنامجين جديدين لمكافحة أسوأ أشكال عمالة الأطفال. إلا أن أطفال موريتانيا ينخرطون في عمالة الأطفال في القطاع الزراعي ورعاية المشية، وفي أسوأ أشكال عمالة الأطفال بما في ذلك الاسترقاق والعبودية الوراثية. لا يحظر إطار العمل القانوني في موريتانيا الوظائف والأنشطة الخطرة في جميع القطاعات ذات الصلة بعمالة الأطفال، بما في ذلك الزراعة؛ ولا يحظر استخدام الأطفال في الأنشطة غير المشروعة. تعيق الموارد المحدودة للتطبيق المنهجي لقوانين عمالة الأطفال جهود الحكومة لحماية الأطفال من أسوأ أشكال عمالة الأطفال. إضافة إلى ذلك، استمرت الحكومة في احتجاز المحتجين المناهضين للإسترقاق.

وبناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال في موريتانيا.

المجال	الإجراءات المقترحة	السنة (السنوات) المقترحة
إطار العمل القانوني	ضمان حظر القانوني للمهن الخطرة والأنشطة ذات الصلة بجميع قطاعات العمل التي تقوم بتشغيل الأطفال بما في ذلك الزراعة.	2014 – 2009
	ضمان تطبيق البنود الخاصة بالحد الأدنى لسن العمل والحمايات التي تنطبق على الأطفال الذين يعملون بدون أجور، أو بصفة مؤقتة أو بدون عقود عمل.	2014 – 2012
	ضمان حظر القانون تحديداً لاستخدام الأطفال في أنشطة غير مشروعة.	2014 – 2009
	اعتماد القانون الذي يحظر أسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2014 – 2012
الإنفاذ	زيادة عدد التدريبات، والموارد والمحققين الجنائيين، ومفتشي العمل المسؤولين عن إنفاذ القوانين المعنية بعمالة الأطفال بغرض توفير تغطية مناسبة للقوى العاملة.	2014 – 2010
	تقوية نظام التفتيش عن طريق وضع عمليات تفتيش روتينية أو استهدافية، بدلاً من القيام بالتفتيش فقط بناءً على الشكاوى الواردة.	2014
	جمع ونشر المعلومات الخاصة بعدد ونمط ونوعية عمليات التفتيش؛ عدد مخالفات قانون عمالة الأطفال، ومذكرات الإستدعاء للمحكمة، والعقوبات المقررة؛ بالإضافة إلى الملاحظات الجنائية وأحكام الإدانة ذات الصلة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال، وإتاحة تلك المعلومات للجمهور.	2014 – 2011
	التطبيق الفعال للأحكام القانونية الخاصة بالتعليم الإلزامي.	2014 – 2010
	تأسيس آلية للإحالة بين وكالات إنفاذ القانون ووزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة لضمان حصول ضحايا عمالة الأطفال على الخدمات الاجتماعية المناسبة.	2014
التنسيق	ضمان نشاط الهيئات المعنية بحماية الأطفال من الإتجار والتهرب، ومجموعة العمل والمجلس الوطني للأطفال وحصولها على التمويل المناسب لأداء مهامها.	2014
سياسات الحكومة	تطوير سياسة أكثر شمولاً للتعامل مع كافة أسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2014 – 2013
	دمج عملية القضاء على عمالة الأطفال واستراتيجيات الوقاية في السياسات القائمة.	2014 – 2009
	ضمان توافر التمويل الملائم لتحقيق التنفيذ الفعال للخطة الوطنية لمكافحة بقايا الرق.	2014

2014 - 2011	اتخاذ خطوات لضمان حقوق مناهضي العبودية على حرية التعبير والتجمع السلمي.	
2014 - 2010	جمع البيانات عن العبودية لتطوير سياسات فعالة لتحديد الأطفال المعرضين للخطر وتوفير الحماية لهم.	
2014 - 2011	ضمان حصول جميع الأطفال على التعليم، بمن فيهم اللاجئون، من خلال تسجيل الأطفال عند الولادة ووضع وتنفيذ برنامج لمعالجة نقص المعلمين في المدارس.	البرامج الاجتماعية
2014 - 2009	توسيع نطاق البرامج لمعالجة أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك في الزراعة، والرعي، والعمل المنزلي، وغيرها من القطاعات التي يعمل فيها الأطفال، وكذلك الأطفال الذين يخضعون للعبودية الوراثية والإسترقاق.	
2014 - 2012	نشر الدراسات المتعلقة بالإتجار بالأطفال وأسوأ أشكال عمالة الأطفال في موريتانيا وإتاحة تلك الدراسات للجمهور.	
2014 - 2012	تنفيذ برنامج توعية مستمر بشأن القوانين المعنية بأسوأ أشكال عمالة الأطفال، وتوعية المسؤولين الحكوميين فيما يتعلق بالإسترقاق.	
2014 - 2011	تقييم البرامج الاجتماعية القائمة من حيث أثرها على معالجة عمالة الأطفال.	